

المضف لإنشاء إدارة للكوارث والأزمات



مهلهل المضف

تقدم النائب مهلهل المضف باقتراح برغبة لإنشاء هيئة عامة مستقلة لإدارة الكوارث والأزمات والطوارئ وذلك بهدف إعداد خطط شاملة وتشغيل فرق وإدارة وتأمين الوضع العام قبل وأثناء وبعد أي أزمة، وضمان استمرار عمل مؤسسات الدولة في جوانب السلامة والأمن والصحة والبيئة.

الديحاني يقترح زيادة علاوة الأبناء بما يتناسب مع معدلات التضخم



فرز الديحاني

أعلن النائب فرز الديحاني عن تقديمه باقتراح بقانون رقم (14) لسنة 1992 بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة. ويقضي الاقتراح برفع العلاوة المالية للأبناء من 50 إلى 90 دينار شهرياً عن كل مولود حتى سبعة أبناء، ومنح الطفل المعاق 150 دينار شهرياً. وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي:

مادة أولى يستبدل بنص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 1992 المشار إليه النص الآتي: "يحق لكل مواطن كويتي يعمل في قطاعات الدولة أو القطاع الخاص والأهلي أو يكون مسجل في التأمينات أو من العاملين في المنظمات خارج البلاد من المرشحين من جهات الدولة، صرف علاوة اجتماعية عن أبنائهم بواقع (90) دينار شهرياً عن كل مولود ولغاية سبعة أبناء، على أن تكون العلاوة الاجتماعية للمولود المعاق (150) ديناراً شهرياً تصرف من تاريخ ثبوت الإعاق في التقرير الطبي من وزارة الصحة".

مادة ثانية يصدر مجلس الوزراء القرارات التنظيمية لصرف العلاوة على أي يكلف ديوان الخدمة المدنية تجهيز آلية الصرف.

مادة ثالثة ينادى إلى وزارة المالية حساب الكلفة العامة للزيادة على أن يتم استقطاع المبلغ من احتياطي الإيجال القادمة في السنة الأولى من تنفيذ القانون. وفي السنة الثانية يدرج ضمن الميزانية العامة للدولة.

مادة رابعة على رئيس مجلس الوزراء والوزراء-كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون. ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

لما كان الإعلان عن آخر زيادة مالية لعلاوة الأبناء في عام 1992 أي أنه قبل 29 سنة من تقديم اقتراحنا بضرورة رفع العلاوة المالية من مبلغ 50 دينار إلى 90 دينار في الشهر عن كل مولود حتى سبعة أبناء ويستثنى من المبلغ

الحوية يسأل وزير الإسكان عن البيوت المسحوبة



محمد الحوية

أعلن النائب الدكتور د. محمد هادي الحوية عن تقديمه سؤالاً إلى وزير الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات، ونص السؤال على: بالنسبة للبيوت المستردة والمسحوبة وتأخر عرضها من جديد مرة أخرى على المواطنين المستحقين الذين لديهم طلبات إسكانية ولم يتمكنوا حتى الآن من الحصول على حق الرعاية السكنية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:-

- 1- ما أسباب تأخر عرض البيوت المسحوبة على المواطنين أصحاب الطلبات الإسكانية؟
- 2- كم عدد البيوت المسحوبة ابتداء من عام 2014 حتى تاريخه؟ وما كيفية إعادة توزيعها والإعلان عنها؟ مع تزويدي بالمستندات الخاصة بهذا الشأن؟

رفض إغلاق الأنشطة التجارية من دون تعويض

حماد: تطعيم الجميع الحل الأفضل لمواجهة كورونا



سعدون حماد

وأبلغ وزارة الصحة بأنه سيجبر المواطنين والمقيمين من الحجر المنزلي أو المؤسسي، مؤكداً ضرورة تصويب قرار السلطات الصحية في هذا الشأن. وأشار إلى أن وزير الصحة ذكر في الجلسة السابقة لمجلس الأمة بان عدد من تم تطعيمه 137 ألف فقط بينما الإمارات طعمت أكثر من 5 ملايين شخص يقطن على أرضها، لذلك يجب الإسراع بتطعيم كل من المواطنين والمقيمين على أرض الكويت. وبين أن القرارات الصحية بضرورة الحجر بالفنادق لمدة أسبوع ارتجالية وغير مدروسة، لافتاً إلى أحد المواطنين يمتلك فندق

والتشجيع على التطعيم بإعفاء المواطنين والمقيمين من الحجر المنزلي أو المؤسسي، مؤكداً ضرورة تصويب قرار السلطات الصحية في هذا الشأن. وأشار إلى أن وزير الصحة ذكر في الجلسة السابقة لمجلس الأمة بان عدد من تم تطعيمه 137 ألف فقط بينما الإمارات طعمت أكثر من 5 ملايين شخص يقطن على أرضها، لذلك يجب الإسراع بتطعيم كل من المواطنين والمقيمين على أرض الكويت. وبين أن القرارات الصحية بضرورة الحجر بالفنادق لمدة أسبوع ارتجالية وغير مدروسة، لافتاً إلى أحد المواطنين يمتلك فندق

رياض عواد

قال النائب سعدون حماد إن إغلاق الأنشطة التجارية من دون تعويض أصحابها أمراً مرفوضاً مؤكداً أن الحل الأفضل لمواجهة فيروس كورونا هو تطعيم كل المواطنين والمقيمين. وأوضح حماد في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة أن ما يتردد عن اقتراح وزارة الصحة بشأن فرض الحجر الكلي أو الجزئي والذي يناقش في مجلس الوزراء، سيترتب عليه إغلاق الأنشطة التجارية من دون تعويض بسبب هذا الحجر وهذا المبدأ مرفوض. وأضاف أن الحل يكون في التطعيم لكل المواطنين والمقيمين.

الساير يقترح صندوقاً مستقلاً برأس مال 125 مليون دينار لإنعاش المشاريع الصغيرة والمتوسطة

والجمعيات التعاونية خلال 30 يوماً -إنشاء لجنة لمراجعة خيارات الاقتراض وتسهيلها مع بنوك محلية لدعم الشركات عن طريق تمويل للمبادرين عن طريق شركة مبادرة صغيرة. يستوجب على الشركات المنظمة للمبادرات الالتزامات التالية: -أن تكون الشركة ملتزمة بسداد اشتراكاتها لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حتى 1 مارس 2020.



مهلهل الديحاني

للأعمال المتضررة من الجائحة، ونصت المادتان 6 و7 من القرار على تقديم البنوك تمويلًا مسبقاً لتلك القطاعات لتغطية العجز في التدفقات النقدية. وبناء على ذلك، قام بنك الكويت المركزي بتحدي ضوابط التمويل المقدم لمُعرفا الشركات المتضررة بتلك التي «كانت تعمل بكفاءة تشغيلية ولها قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وقدرات على خلق فرص للعمالة الوطنية والتي تضرر نشاطها جزئياً أو كلياً، مطالباً البنوك بتحمل كامل المخاطر الائتمانية عن التمويل المقدم وحصر التمويل في تغطية المستحقات كالتالي والإجراءات والتفقات الدورية التعاقدية.

أعلن النائب مهلهل الديحاني عن تقديمه اقتراح برغبة، إنشاء صندوق مستقل (صندوق إنعاش المشاريع الصغيرة والمتوسطة) لمدة لا تتجاوز سنتين برأس مال 125 مليون دينار تمنح لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ونص الاقتراح على: لما كان هناك ما بين 27.000 إلى 30.000 شركة صغيرة أو متوسطة تمثل حوالي 90% من إجمالي الشركات في الكويت، وهي الشركات التي تم تصنيفها على أنها مشاريع تم تسجيل ملكيتها بموجب الباب الخامس في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

الالتزام بشراء 60% من الاحتياجات التشغيلية للشركة من شركات أخرى في المبادرة وذلك بغرض تحريك الموارد الرأسمالية بين منتسبي الباب الخامس الأعمال المدنية. -التعاقد مع مكاتب المدققين والمحاسبين الماليين المعتمدين من المبادرة والذين هم من بيئة المشاريع الصغيرة أيضاً للقيام بالتحقيق على كل مستفدي المبادرة من دون أي مقابل مادي لسنة كاملة يدفع من خلالها على التزامات مشتريات العمل التشغيلية من مشاريع صغيرة ومتوسطة أخرى.

المالية، وزارة التجارة والنصاعة، وزارة الشؤون الاقتصادية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، جمعية المحامين الكويتية، جمعية المحاسبين الكويتية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبشكل مجلس الإدارة بقرار من مجلس الوزراء وتنقضي المدة بانقضاء دور الصندوق، بحد أقصى عامين.

إلا أنه وحسب تقرير صادر من البنك المركزي في يوليو 2020 كشف فيه عن أن البنوك قد وافقت على 199 طلباً للحصول على تمويل لميسر لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا، بقيمة إجمالية تصل إلى 10.6 ملايين دينار. وكان الهدف من قرار 2020/455 تشجيع البنوك على إقراض قطاع المشاريع الصغيرة، إلا أنه بات واضحاً عدم قبوله في أوساط أصحاب الأعمال، إذ إنه فرض شروطاً معقدة مثل «القيمة المضافة للاقتصاد»، والالتزام بنسب التكاليف للائحة لسنة 2021 إضافة إلى تراجع إقبال البنوك على منح التمويل مع تصاعد احتمالات وجود أزمة سيولة وعدم الاستقرار.

أعلن النائب مهلهل الديحاني عن تقديمه اقتراح برغبة، إنشاء صندوق مستقل (صندوق إنعاش المشاريع الصغيرة والمتوسطة) لمدة لا تتجاوز سنتين برأس مال 125 مليون دينار كويتي تمنح لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. -تسند إدارة الصندوق إلى مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء أصحاب شأن وعلاقة في الصندوق مثل وزارة

بالإضافة إلى مهامه المعلنة لتقديم المنح، يقوم مجلس الإدارة بالعمل مع مجلس الوزراء والمشرع لضمان إصدار لائحة قانون المناقصات المعدل رقم 74 لسنة 2019 لصالح قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والإدارية للشركات في القطاع الخاص رقم 6 لسنة 2010 لمساعدة الشركات والمؤسسات على الاستجابة بشكل أفضل للأوبئة والأزمات. -تقديم المنحة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة المنظمة للمبادرة على النحو التالي: -استرداد القيمة الإيجابية بواقع 25% من قيمة عقود الإيجال للمنشآت ضمن الفئات والمعايير المحددة. -دفع استقطاع التأمينات الاجتماعية لمنتسبي الباب الخامس لمدة سنة. -إلغاء رسوم الكهراء والماء لمدة سنة. -إلغاء رسوم تسجيل المركبات التجارية لمدة سنة. -إلغاء رسوم تحويل وتجديد العمالة في وزارة الشؤون لمدة سنة.

بالإضافة إلى مهامه المعلنة لتقديم المنح، يقوم مجلس الإدارة بالعمل مع مجلس الوزراء والمشرع لضمان إصدار لائحة قانون المناقصات المعدل رقم 74 لسنة 2019 لصالح قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والإدارية للشركات في القطاع الخاص رقم 6 لسنة 2010 لمساعدة الشركات والمؤسسات على الاستجابة بشكل أفضل للأوبئة والأزمات. -تقديم المنحة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة المنظمة للمبادرة على النحو التالي: -استرداد القيمة الإيجابية بواقع 25% من قيمة عقود الإيجال للمنشآت ضمن الفئات والمعايير المحددة. -دفع استقطاع التأمينات الاجتماعية لمنتسبي الباب الخامس لمدة سنة. -إلغاء رسوم الكهراء والماء لمدة سنة. -إلغاء رسوم تسجيل المركبات التجارية لمدة سنة. -إلغاء رسوم تحويل وتجديد العمالة في وزارة الشؤون لمدة سنة.

إلا أنه وحسب تقرير صادر من البنك المركزي في يوليو 2020 كشف فيه عن أن البنوك قد وافقت على 199 طلباً للحصول على تمويل لميسر لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا، بقيمة إجمالية تصل إلى 10.6 ملايين دينار. وكان الهدف من قرار 2020/455 تشجيع البنوك على إقراض قطاع المشاريع الصغيرة، إلا أنه بات واضحاً عدم قبوله في أوساط أصحاب الأعمال، إذ إنه فرض شروطاً معقدة مثل «القيمة المضافة للاقتصاد»، والالتزام بنسب التكاليف للائحة لسنة 2021 إضافة إلى تراجع إقبال البنوك على منح التمويل مع تصاعد احتمالات وجود أزمة سيولة وعدم الاستقرار.

أعلن النائب مهلهل الديحاني عن تقديمه اقتراح برغبة، إنشاء صندوق مستقل (صندوق إنعاش المشاريع الصغيرة والمتوسطة) لمدة لا تتجاوز سنتين برأس مال 125 مليون دينار كويتي تمنح لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. -تسند إدارة الصندوق إلى مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء أصحاب شأن وعلاقة في الصندوق مثل وزارة

بالإضافة إلى مهامه المعلنة لتقديم المنح، يقوم مجلس الإدارة بالعمل مع مجلس الوزراء والمشرع لضمان إصدار لائحة قانون المناقصات المعدل رقم 74 لسنة 2019 لصالح قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والإدارية للشركات في القطاع الخاص رقم 6 لسنة 2010 لمساعدة الشركات والمؤسسات على الاستجابة بشكل أفضل للأوبئة والأزمات. -تقديم المنحة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة المنظمة للمبادرة على النحو التالي: -استرداد القيمة الإيجابية بواقع 25% من قيمة عقود الإيجال للمنشآت ضمن الفئات والمعايير المحددة. -دفع استقطاع التأمينات الاجتماعية لمنتسبي الباب الخامس لمدة سنة. -إلغاء رسوم الكهراء والماء لمدة سنة. -إلغاء رسوم تسجيل المركبات التجارية لمدة سنة. -إلغاء رسوم تحويل وتجديد العمالة في وزارة الشؤون لمدة سنة.

بالإضافة إلى مهامه المعلنة لتقديم المنح، يقوم مجلس الإدارة بالعمل مع مجلس الوزراء والمشرع لضمان إصدار لائحة قانون المناقصات المعدل رقم 74 لسنة 2019 لصالح قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والإدارية للشركات في القطاع الخاص رقم 6 لسنة 2010 لمساعدة الشركات والمؤسسات على الاستجابة بشكل أفضل للأوبئة والأزمات. -تقديم المنحة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة المنظمة للمبادرة على النحو التالي: -استرداد القيمة الإيجابية بواقع 25% من قيمة عقود الإيجال للمنشآت ضمن الفئات والمعايير المحددة. -دفع استقطاع التأمينات الاجتماعية لمنتسبي الباب الخامس لمدة سنة. -إلغاء رسوم الكهراء والماء لمدة سنة. -إلغاء رسوم تسجيل المركبات التجارية لمدة سنة. -إلغاء رسوم تحويل وتجديد العمالة في وزارة الشؤون لمدة سنة.

إلا أنه وحسب تقرير صادر من البنك المركزي في يوليو 2020 كشف فيه عن أن البنوك قد وافقت على 199 طلباً للحصول على تمويل لميسر لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا، بقيمة إجمالية تصل إلى 10.6 ملايين دينار. وكان الهدف من قرار 2020/455 تشجيع البنوك على إقراض قطاع المشاريع الصغيرة، إلا أنه بات واضحاً عدم قبوله في أوساط أصحاب الأعمال، إذ إنه فرض شروطاً معقدة مثل «القيمة المضافة للاقتصاد»، والالتزام بنسب التكاليف للائحة لسنة 2021 إضافة إلى تراجع إقبال البنوك على منح التمويل مع تصاعد احتمالات وجود أزمة سيولة وعدم الاستقرار.

أعلن النائب مهلهل الديحاني عن تقديمه اقتراح برغبة، إنشاء صندوق مستقل (صندوق إنعاش المشاريع الصغيرة والمتوسطة) لمدة لا تتجاوز سنتين برأس مال 125 مليون دينار كويتي تمنح لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. -تسند إدارة الصندوق إلى مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء أصحاب شأن وعلاقة في الصندوق مثل وزارة

الشاهين: ما خطة «الصحة» لاستيعاب الزيادة في عدد مراجعي مستشفى مبارك؟



اسامه الشاهين

الأمراض المزمنة مثل السكري والربو وغيرها. عليه يرجى إفادتي بالآتي: -ما خطة وزارة الصحة لاستيعاب الزيادة في عدد المراجعين لمستشفى مبارك الكبير والتقليل من مدد المواعيد المحددة لهم؟ -هل لدى الوزارة خطة لزيادة القدرة الاستيعابية للأسرة في مستشفى مبارك الكبير؟ -هل لدى الوزارة خطة لبناء مراكز صحية جديدة في مناطق حولي الصحية؟ أو تطوير المراكز الحالية لزيادة القدرة الاستيعابية لمواكبة الزيادة في عدد مراجعيها؟

أعلن النائب اسامه عيسى الشاهين عن تقديمه سؤالاً إلى وزير الصحة ونص السؤال على: تقوم منطقتي حولي الصحية بتقديم خدماتها لأكثر من (10) مناطق سكنية، ويوجد بها مستشفى وأكثر من (10) مراكز صحية، ورغم ذلك نجد الكثير من يتلقون الرعاية الصحية بها، يشتكون من الازدحام الشديد بمستشفى مبارك الكبير، وبعد المواعيد المحددة للمرضى والأسرة في المستشفى لا تستوعب هذه الأعداد، وينطبق ذلك على المراكز الصحية تعاني من ازدحام شديد وخاصة في مراجعة أصحاب

الغريب يقترح زيادة المعاشات التقاعدية 30 ديناراً كل عام

صندوق زيادة المعاشات الذي أنشئ عام 2001، فمن الأولى أن نقف بجوار إخواننا التقاعدين ونساهم في سد هذه الفجوة أو محاولة السيطرة عليها. إن قوة ومثانة هذا الصندوق وزيادة نموه وارتفاع رصيده عام بعد الآخر من خلال زيادة أعداد المتقاعدين سنوياً يحتم علينا أن نقف بجوار إخواننا التقاعدين لا سيما في هذه الظروف الحالية التي يعاني منها الجميع وخاصة فئة التقاعدين.



يوسف الغريب

وقد نصت المادة الأولى على زيادة على زيادة المعاشات التقاعدية كل سنة واعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون بواقع (30) ديناراً شهرياً، ويعد النظر كل ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون في مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات المعيشة ومعدلات التضخم.

يقرها مجلس الوزراء. (المادة الثانية): يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون. (المادة الثالثة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ إقراره. ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: على الرغم من زيادة الأعباء المعيشية على المواطن بعد تقاعده من عمله لكن وفقاً لنظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يخفض راتبه التقاعدي بشكل كبير عن آخر راتب تقاضاه وفقاً للجدول والنظم المعمول بها في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الأمر الذي يصنع فجوة كبيرة بين متطلباته التي اعتاد عليها وكبدته الشهري الذي انخفض بسبب تقاعده. ومن منطلق حاجة المتقاعدين إلى الإنفاق على أعبائه والتزاماته

أعلن النائب يوسف الغريب عن تقديمه اقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة التاسعة قانون التأمينات الاجتماعية، لزيادة المعاشات التقاعدية كل ستة بواقع (30) ديناراً، وإعادة النظر في مستوى المعاشات والرواتب كل ثلاث سنوات. ونص الاقتراح على ما يلي: (المادة الأولى): يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم 25 لسنة 2001 المشار إليه النص الآتي: تزيد المعاشات التقاعدية كل سنة واعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون، وذلك بواقع (30) ديناراً شهرياً، ويعاد النظر كل ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون في مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات المعيشة ومعدلات التضخم، وفقاً للقواعد والأحكام التي